السيطرة على منابع النفط والإستحواذ على الثروات وتصفية أوبك من بين أهداف الغزو للعراق

النفط والثروة النفطية كانت ـ وماتزال ـ مثار الحديث الأثير على قلوب المتابعين ، ليس لكونها المادة الحيوية التي تزود الآلة الصناعية العالمية في كل الدول الغربية بطاقة إستمرارها ، فهي كانت ـ وأيضاً الآن ـ ذلك النسغ الصاعد الذي يديم الحياة في تلك الصناعة . وليس السبب الحيوي الكامن في دور منظمة ((أوبك)) الذي يحدُّ من سيطرة الدول المستهلكة على تحديد الأسعار في السوق الدولية على أهمية ذلك السبب . وإنما بسبب الطابع التكويني للإدارة الأمريكية الحاكمة أيضاً ، وصلتها بالشركات النفطية الاحتكارية ، التي تتربع على عرش السلطة الحاكمة في تلك الإدارة ، ورموزها الأساسيين ، من الذين ينتمون إلى الحزب الجمهوري الذي فاز بالإنتخابات وفق قرار المحكمة الخاصة وبأغلبية ضئيلة من الأصوات .

فمن المعروف جيداً إنَّ الرئيس الأمريكي جورج W بوش هو سليل عائلة نفطية مشهورة ، تسيل الكثير من اللعاب لمنظر تدفق أرباحها الوفيرة . وتبوأ المركز الأول في السلطة ، يجعل من إمكانية تحقيق الحلم الأمريكي بالإستحواذ على هذه الثروات البترولية الطائلة إمكانية متوفرة ، أو بالأحرى تحقيق الأرباح للذات البوشية بذريعة تحقيق المصالح الأمريكية . وديك تشيني هو أحد أعمدة الحزب الجمهوري ووزير الدفاع الأسبق : إبَّان عدوان عام 1991 على الدولة العراقية ، نائب الرئيس الأمريكي الحالي وأحد الرموز النفطية المالكة لهذه الثروة الحيوية ، ويكفي للتدليل على ذلك ما ذكرته أحد التقارير إنَّ : [الجهات الأمريكية أعدَّت دراسات حول عملية إعمار العراق والاحتياجات ، ووقعت في الأسبوع الماضي {أي في اليوم الأول للعدوان} على عقد مع شركة (ستيفدورينغ سيرفيسز أوف أمريكا) لإدارة ميناء أم قصر ، كما أعطى الجيش الأمريكي عقداً لشركة ((هاليبيرتون)) ذات العلاقة مع نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني لإطفاء حرائق النفط المشتعلة] . ومسؤولة الأمن القومي الأمريكي كوندا ليزا رايس العضو السابق ـ قبل إنتقالها للعمل في إدارة جورج بوش ـــ في مجلس إدارة شركة شفيرون ـــ تكساس ، إحدى أكبر الشركات العالمية المتحكمة بصناعة النفط .

كان التخطيط السياسي لأوضاع المنطقة يؤكد على بعدين أساسيين في طابعهما الإستراتيجي ، الأول هو ضرورة فصل الثروة البترولية عن شؤون السياسية الهامة الأخرى ، ويتم ذلك عبر فصل المواقع التي تحتويها مثل هذه الثروة الحيوية عن المناطق الإسلامية المقدسة : الكعبة وقبر الرسول والمسجد النبوي الكبير ، من خلال تجزئة سلطتيهما ، ويمكن تحقيق ذلك عبر فصل المنطقة الشرقية ذات الأغلبية ((الشيعية)) عن السلطة ((الوهابية)) في نجد ، وما يقتضيه أو ما يعنيه من ضرورة التفتيت المرتقب للمجتمع العربي في الجزيرة العربية ؛ وفي هذا النطاق يمكن العودة بالأسرة الهاشمية لحكم المناطق المقدسة تمهيداً لتأسيس الدولة الفلسطينية في الأردن إستجابة للرؤية الشارونية ، من ناحية ؛ وتصعيد رؤية أولوية الخطر العراقي الماثل على الجوار العربي ، لا سيما على مستوى أنظمة الخليج العربية وفي الجزيرة

العربية ، قبالة تنزيل مبدأ أولوية الخطر الذي يشكله الخطر الصهيوني على الأمة العربية ، من خلال فرض مفهوم الشرق أوسطية ، والإستيطان ، والتوسع الصهيوني .

وليس خافياً على أي متابع موضوعي في هذا المجال القول : على أنَّ الدولة العراقية تتوفر على الإحتياطي الأول عالمياً في الثروة النفطية ، بعد المحاولة المشوشة المبذولة بهدف التستر على الأرقام الحقيقية لهذا الإحتياطي ، التي كانت تقول سابقاً إنها 112 مليار برميل وتمتلك الموقع الثاني بعد المملكة العربية السعودية التي يبلغ إحتياطها حوالي 212 مليار برميل ، في حين يعلن جيمس بول العضو في مجلة ((السياسة الدولية)) التي تصدر من نيويورك ، بُعَيْدَ وقوع العدوان على العراق بأنَّ الأخير يحوز على ما يزيد عن 400 مليار من البراميل النفطية من الإحتياطي المؤكد ؛ علاوة على أنَّ كلفة إستخراج البرميل الواحد تساوي دولاراً واحدا في الوقت الذي يكلّف إستخراجه في غير العراق ما لا يقل عن الخمسة دولارات ، نظراً لقرب المخزون البترولي من سطح الأرض ورخص أجور اليد العاملة في العراق .

لقد أكد تقرير حول سياسة الإدارة الأمريكية ــ أية إدارة ــ في الشرق الأوسط ينبغي أن تكون المصالح الأمريكية هي المحور الأساس في ممارساتها من ((دون قيود)) وهي وحدها صاحبة الحق في توصيف هذه المصالح ، من دون أنْ تلقي بالاً لأية ضغوط أجنبية . وإنَّ ممارسة مهماتها في الأمم المتحدة أو خارجها ينبغي أنْ تخضع لرؤيتها المصلحية في المقام الأول ، وفي هذا السياق يمكن تبين المهمة الفعلية لبليكس التفتيشية . وفيما يتعلق بالعراق ينبغي أنْ يحدث التغيير فيه عبر ((الدعم من الخارج بالعنف)) من أجل تشجيع عملي للمفاهيم السياسية الأمريكية ، وللتعريف بالقيم العولمية ، والديموقراطية السياسية المزعومة ، والممارسات الأمريكية التي تروجها الدعاية الواسعة ، الأمر يفسر سبب تسمية العدوان والغزو للعراق بإسم ((حرية العراق)) تلك الحرية التي تعني قتل النساء والأطفال وهدم الدور على رؤوس ساكنيها عبر القصف الجوي الهمجي ، من جهة ، والدعاية الفكرية والسياسية التي بذلتها سابقاً القوى الدائرة في فلكها من سلطات عربية وأتباعهم ، من جهة أخرى .

ولكن هل هدف الإستيلاء على العراق وثرواته النفطية ، الكنز الذي يقصده بوش ؟ ، كلا أبداً ، لأنَّ قوتها العسكرية تتعامل مع ((مناطق)) وليس ((مواقع)) مع ما يعنيه ذلك من رفض لقوة إقليمية عربية تحاول خدمة ذاتها القومية العربية ، فضلاً عن إنها تحاول ــ أو تقرر ــ إمتلاك ((رؤية الأفق كاملاً وسلطة الحركة عليه بمفردها)) كما ينقل محمد حسنين هيكل ذلك .

ولكن ما هي مقدمات العدوان على العراق ، والغزو لأراضيه : تنصح الرؤية الأمريكية المرصوفة في ذلك التقرير الإدارة البوشية بإتباع الخطوات التالية :

- منع ما يسمى بأسلحة الدمار الشامل ، وإيجاد توافق دولي عربي أو إقليمي على تأييد مهمة تفتيش عالمي لدولة متهمة بإمتلاك الأسلحة المزعومة ، وفي حالة الرفض ، **ينبغي إمتلاك القوة القادرة على فرض التفتيش تمهيداً لتنفيذ مهمة إستراتيجية سياسية تهم المصالح الأمريكية** .

- وعلى الإدارة أنْ تكون متأهبة لإستخدام الطاقة العسكرية القصوى ـ طاغية ـ ضد العراق في حال عدم اِستجابته لتعليمات الإدارة الأمريكية ـ عبر الأمم المتحدة إنْ أمكن ـ أو عن طريق تحالف دولي شبيه بتحالف عام 1991 ، وفي حال عدم القدرة على تنفيذ ذلك التصور ، ينبغي أنْ تكون ((الإدارة جاهزة للعمل مع عدد قليل من الأصدقاء يدركون الخطر العراقي ، ويتابعون خططه في مجالات الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية)) المزعومة ، وهو ما تجسد واضحاً في تعاون المملكة البريطانية مع الولايات المتحدة الأمريكية وطابعها التبعي في هذا الغزو المشين .

ولكن التطلع للاستحواذ الكلي على الثروات النفطية ، علاوة على الإغراءات التي قدمها العديد من العملاء والمرتزقة والأدلاء الأذلاء الذين ينتمون للعراق اِسماً وللعرب مظهراً وسمةً ، تناست تعهداتها حول : ضرورة ((اِستعمال القوة يجب أنْ يكون في أعقاب اِستنفاد كافة الوسائل الأخرى إذا كانت النتائج ستخلق اِضطراباً اقتصادياً)) أو توقعاً لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي من أزمته الحادة ، قد سرَّع في عملية الغزو واِرتكاب العدوان الفظيع الوضيع . يساعدها في ذلك أصحاب قارون ممن يمتلكون الثروات النفطية ، محولين هذا السلاح من اليد العربية المسلمة إلى يد الأعداء الكفار ، نتبين ذلك بصورة جلية من مسارعة سلطة آل سعود لزيادة إنتاجها في تعويض السوق العالمية لما فقدته جراء توقف تصدير النفط العراقي ، من ناحية ، والتعويض عن النفط العراقي المصدَّر لصالح الشعب الأردني ، بناء على توافق أمريكي سعودي بغية فتح الساحة الأردنية لعشرة آلاف ضابط وفني أمريكي على أمل القيام بمهمات تخدم حماية كيان الاغتصاب الصهيوني من اِحتمال تكرار تجربة القصف العراقي للكيان والتصدي لها ، عبر التسلل إلى الصحراء الغربية العراقية والمراقبة والرصد ، من ناحية أخرى .

وفوق ذلك إنَّ تلك السلطة قد أسهمت إسهاماً كبيراً في إغراق السوق العالمي بالنفط ، حتى ـ وفقاً لقول البعض ـ فاض عن الحاجة ، خدمة للرؤية الأمريكية ، ومساهمة منها في منع تأثير النقص الحاصل في هذه الطاقة على الحياة المرفهة للفرد الغربي ، ناهيك عن وضع قاعدة الأمير سلطان لخدمة الخطط الأمريكية التي أرسلت إليها أكثر من خمسة آلاف فني وعسكري يرفدون القوة الجوية الأمريكية بالتعليمات الخاصة لقصفها المتتابع للأطفال والنساء العراقيات ، ولا شك إنَّ الجهد السعودي هذا لا ينفصل أبداً عن توفير آل صباح المكان والأموال لهذا الغزو ، ومن توضع عسكري لإنطلاق العدوان العسكري الأمريكي على الدولة العراقية ، بعد أنْ ملئوا الدنيا عويلاً وصراخاً حول فقدان سلطتهم جراء الدخول العراقي للأرض الكويتية في الثاني من آب عام 1990 .

ولنا الإستخلاصات التالية بصدد نتائج الغزو للعراق :

1 ـ إنَّ العدوان على العراق والغزو الأمريكي ـ البريطاني على العراق بغية الإستحواذ على نفطه والسيطرة على ثرواته لن يكون بمعزل عن تفريغ

قوة أوبك التفاوضية بشأن الأسعار وتحديدها لصالح المنتجين ، بالرغم من تضعضها بسبب تبعية بعض المنتجين لها . وذلك أحد الأهداف الجانبية الذي سيفرزها الاحتلال للعراق إذا تم بصورة تامة .

2 ـ سينجم عن الغزو الأمريكي ـ البريطاني ـ في حال نجاحه ـ إلغاء كل الإتفاقيات النفطية التي عقدتها الشركات الروسية والفرنسية مع العراق بذرائع مختلفة ، من بينها قد يكون الإحراق المتعمد لبعض الآبار النفطية ، إذ أنَّ ذلك سيعطي المبرر القانوني لعملية الإلغاء لتلك الإتفاقيات .

3 ـ ستتحكم الولايات المتحدة الأمريكية فيما إذا تمكنت من إنجاز أهدافها العسكرية والسياسية بالمنتوج النفطي العالمي ، وتحديد سعره ، وهو ما سيشكل في حال تحققه ، الطوق الخانق الذي يلتف حول العنق الألماني والياباني عند إستهلاك الطاقة لمؤسساتهما الصناعية . وكذلك إحكام الخنق المتدرج حول الرقبة التسعيرية للنفط الروسي بما يقل عن كلفة الإنتاج التي لن تتجاوز الثلاثة عشر دولاراً كحدٍ أدنى .

2003 / 4 / 6

باقر الصرَّاف
كاتب عراقي مقيم في هولندا
عضو اللجنة القيادية للتحالف الوطني العراقي